

أعباؤه تستنزف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ملف الوافدين السوريين قنبلة موقوتة

منذ اندلاع الحرب السورية عام 2011 حتى اليوم، توافد الى لبنان ما يقارب مليوناً وخمسمئة الف مواطن سوري باحثين عن الامان، فيما استقبلهم اللبنانيون باهتمام انساني كبير. لكن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية عانت ولا تزال ضغوطاً هائلة جراء اعدادهم الكبيرة جداً، تفاقمت مع الوقت أكثر فأكثر حتى كادت تلامس اليوم حد الانفجار



رئيس دائرة المطبوعات في مكتب شؤون الاعلام الرائد جورج حنا.

يعاني لبنان اصلاً، منذ ما قبل الازمة السورية، من قدم هيكلية معظم بناه التحتية ومحدودية قدراته الاقتصادية والخدماتية، التي الى انها لا تكفي اللبنانيين اساساً، تضررت كلياً او جزئياً خلال الحرب اللبنانية، ولم يجر تحديثها او النهوض بها كما يجب. «آثار النزوح السوري على الاقتصاد اللبناني» موضوع البحث الذي اعده الرائد جورج حنا رئيس دائرة المطبوعات في مكتب شؤون الاعلام في المديرية العامة للامن العام، في مناسبة ترقبته من رتبة نقيب الى رتبة رائد. «الامن العام» التفتته حول مضمون بحثه.

■ بداية، هل ان المواطنين السوريين الذين دخلوا لبنان جراء الحرب في بلادهم يعتبرون

الواقع السوري، طالما ان قسماً من الاراضي والمدن والمحافظات السورية في يد النظام وقسماً منها في يد المعارضة، فان اي مواطن سوري موال او معارض يستطيع ان يكون في امان في المدن والمحافظات السورية التي تخضع لفريقه السياسي، بالتالي طلبه اللجوء في اي دولة يكون غير مبرر وليس في محله القانوني، لان خوفه من الاضطهاد ليس مبرراً كما تفرض ذلك صراحة المادة الاولى من الاتفاق الخاص باللاجئين. من جهة ثانية، الاتجاه الغالب في القوانين الدولية يعتبر ان النازح هو من ينتقل من مكان الى مكان آخر ضمن الدولة الواحدة. وبالتالي من ينتقل من دولة الى دولة اخرى لا يعتبر نازحاً. من جهة ثالثة، اجد ان التعبير الانسب قانوناً هو تعبير «الوافدين السوريين الى لبنان». وهم حتماً يخضعون لقانون الدخول الى لبنان والاقامة فيه والخروج منه، الصادر في 1962/7/10. لاجل ذلك وضعت في عنوان بحثي عبارة النزوح بين مزدوجين للدلالة على انها تسمية متعارف عليها شعبياً، وانها ليست التسمية القانونية الصحيحة، وهذا ما اوضحته ضمن البحث.

■ ما هي الاثار السلبية او الايجابية للاعداد الهائلة من الوافدين السوريين الى لبنان؟ □ تؤكد الوقائع انه كان لاعدادهم الهائلة، وهي تقارب اليوم المليون ونصف المليون وافد، اثار سلبية كبيرة على كل قطاعات الدولة اللبنانية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والسياحية والخدماتية والامنية ايضا، في مقابل بعض الايجابيات الطفيفة في قطاع من هنا او من هناك، وبشكل ظرفي مؤقت. الاثار الايجابية لهذا الملف طفيفة جداً مقارنة باثاره السلبية التي تكاد لا تحصى ولا تعد، كما يقال. تجدر الاشارة الى ان هذا الواقع الذي نقوم بتوصيفه، تقابله حقيقة ثابتة تؤكد ان الشعب السوري

شعب شقيق لنا. الوقائع تشهد ان جميع اللبنانيين استقبلوا الوافدين السوريين كاشقاء وضيوف معززين مكرمين. كما اننا كمديرية امن عام تعاملنا وتعامل معهم وفق ارقى المعايير الدولية لحقوق الانسان، بحيث قدمنا لهم كل ما يمكن من تسهيلات، واستحدثنا مراكز خاصة بهم لتسريع معاملاتهم. وهذا واجبنا تجاه جميع الاجانب واللبنانيين على السواء، وعلى قدم المساواة، كما يؤكد دائماً المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

■ اي قطاعات لبنانية كانت الاكثر تضرراً من اعدادهم الهائلة؟

□ في اختصار، يمكن توضيح ابرز الاثار السلبية لملف الوافدين السوريين الى لبنان في مختلف القطاعات عموماً، كالآتي: اولاً: في ما خص البنى التحتية، وهي تشمل قطاعات عدة، نذكر منها: 1- الكهرباء: قدرت كلفة تأمين الكهرباء مجاناً للوافدين السوريين عام 2014 مثلاً بنحو 393 مليون دولار. في وقت يعاني فيه جميع اللبنانيين الامر من تقنين الكهرباء. 2- المياه والصرف الصحي: بينت الدراسات ان قطاع المياه والصرف الصحي في لبنان يحتاج الى نحو 530 مليون دولار لاصلاح الاضرار التي اصابتها بسبب الوافدين السوريين.

3- الصحة: بينت الاحصاءات ان نسبة وجود السوريين في مستشفيات مدينة بيروت بلغت 25%، وان نسبتهم في المرافق الصحية في البقاع بلغت 40%، وغيرها من الامثلة التي تبين ان القطاع الصحي يكاد يكون عاجزاً عن استقبال قسم كبير من اللبنانيين وتطبيبهم.

4- النفايات الصلبة: اجمالي النفايات التي ينتجها لبنان يومياً كانت بحسب احصاءات وزارة البيئة بنحو 5 الاف طن يومياً، فاصبحت مع الوافدين السوريين 6 الاف طن. مع الاشارة الى ان الالف طن الخاص بهم يتم رميه في محيط مخيماتهم بشكل عشوائي، ما يفاقم ازمة التلوث ويعممها في كل مناطق اقامتهم، لا سيما الريفية منها.

□ اقتُرحت سلة من الاجراءات، ابرزها: وضع خطة طوارئ شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والاغاثية، بالتعاون مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني في لبنان ومع المنظمات الدولية المعنية، بهدف وضع حد للتدهور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل من جراء ازمة الوافدين السوريين، وكى لا تتفاقم اكثر فأكثر وتتسبب في انفجار اجتماعي.

الامن العام اكثر
مؤسسة تتحمل اعباء
الوافدين السوريين

5- شبكة المواصلات: على صعيد ازمة السير مثلاً، بينت الاحصاءات ان ازمة الوافدين تتسبب بزيادة حركة المرور في بيروت بنسبة 25%. وفي بعض المناطق الاخرى التي تستقطب اعداداً كبيرة منهم، كعكار وزحلة والبقاع وسواها، زادت الحركة المرورية بنسبة تزيد عن 50%. ثانياً: في ما خص القطاعات الانتاجية والصناعية والزراعية، نذكر على سبيل المثال: 1- الصناعة: بينت الاحصاءات انه تم نقل 60 مطبعة من سوريا الى لبنان لتعمل من دون ترخيص في اماكن مشمولة بامان اقامتهم. وهكذا دواليك في مختلف المجالات الصناعية، ما يؤدي الى ضرب الصناعة اللبنانية. ثالثاً: في ما خص سوق العمل والاستثمار، نذكر على سبيل المثال:

1- سوق العمل: بينت الاحصاءات ان منافسة اليد العاملة السورية ادت الى خفض اجور 90% من اللبنانيين العاملين في مناطق البقاع والشمال بحد يتراوح ما بين 30% و50%. وارتفعت نسبة الفقر في كل لبنان لتصل لأول مرة الى مليون و170 الف لبناني يعيشون تحت خط الفقر. كذلك هي الحال في قطاع الاستثمارات، الخدمات والسياحة، الامن الغذائي، حيث تآثرت كلها سلماً جراء الاعداد الهائلة من الوافدين السوريين.

■ ما هي اقتراحات الحلول التي قدمتها ضمن البحث في ما خص الدولة اللبنانية عموماً؟

□ اقتُرحت سلة من الاجراءات، ابرزها: وضع خطة طوارئ شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والاغاثية، بالتعاون مع البلديات ومنظمات المجتمع المدني في لبنان ومع المنظمات الدولية المعنية، بهدف وضع حد للتدهور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل من جراء ازمة الوافدين السوريين، وكى لا تتفاقم اكثر فأكثر وتتسبب في انفجار اجتماعي.

■ ماذا بالنسبة الى المقترحات الخاصة بالمديرية العامة للامن العام؟

□ بداية، لا بد من التوضيح ان المديرية العامة للامن العام تعتبر اكثر مؤسسة رسمية تحملت ولا تزال تتحمل اعباء ملف الوافدين السوريين في لبنان، سواء لناحية انجاز معاملاتهم الادارية اللازمة عند دخولهم لبنان والاقامة فيه او الخروج منه، ام لناحية حمايتهم كاجانب ضمن الدولة، او التنبه من تغلغل شبكات ارهابية وتخريبية في ما بينهم. واستطراداً، فان الامن العام يلعب دوراً جوهرياً في حماية الاقتصاد اللبناني بطرق عدة ابرزها المداهمات والملاحقات المكثفة التي يقوم بها في اطار مكافحة العمالة الاجنبية المخالفة لقانون الاقامة، والتي تعمل في شركات ومؤسسات ومحال على امتداد مساحة الوطن اللبناني. وفي سياق التطوير الذي تشهده المديرية، استحدثت ضمنها منذ ما يقارب السنة ونصف السنة شعبة امنية متخصصة في مجال مكافحة كل انواع الجرائم الاقتصادية والاجتماعية، وهي شعبة الامن الاقتصادي والاجتماعي التي تحقق انجازات امنية ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية. يبقى القول ان ملف الوافدين السوريين هو برمته ملف ذو ابعاد سياسية، ويفترض بالسلطات السياسية اللبنانية الرسمية اتخاذ ما يلزم من اجراءات خاصة به، لانه اصبح مثابة قنبلة اجتماعية موقوتة.